المطاط والبلاستيك	٤	٤	٤	٥
المعادن	٨	١١	١٢	١٠
الالات والمعدات الكهربائية	٦	٥	٦	١٢
معدات النقل	٤	٧	٦	١١
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : **التقرير السنوي لبنك اسرائيل** ، ١٩٦٧ ، ص ٣٢٦ .

لن يمكننا هذا الجدول من ان نستوضح تماما سياسة اختيار الاستثمارات في مختلف الفروع الصناعية ، فهو غير كاف لانه لم يتناول الا الفترة الممتدة ما بين ١٩٦٤ — ١٩٦٧ وهي فترة الازمة الاقتصادية (وهذا ناتج عن عدم وجود احصاءات كافية عن توزيع الاستثمارات في القطاع الصناعي ، وعن فقدانها لفترة ما بعد حرب حزيران ١٩٦٧ اي فترة التطور المهم في الاستثمارات) . يمكننا البحث في اهمية الاستثمارات في بعض الفروع الصناعية بدراسة الاولويات التي تعطيها الحكومة الاسرائيلية لهذه الفروع واهتمامها بها (انظر في ما يعد) .

في الفترة ما بين ١٩٦٤ — ١٩٧٠ اعطيت اهمية كبيرة الى الصناعات الاساسية وهي الفروع المعدنية ، الالات ، آلات الكهرباء ومعدات النقل . لقد ارتفعت نسبة الاستثمار في هذه الصناعات من ١٨ بالمئة عام ١٩٦٤ الى ٢٤ بالمئة عام ١٩٦٦ والى ٣٣ بالمئة عام ١٩٦٧ . اما نسبة الاستثمارات في المناجم فقد انخفضت من ٢٢ بالمئة عام ١٩٦٤ الى ١٣ بالمئة عام ١٩٦٦ والى ١٤ بالمئة عام ١٩٦٧ .

من الذي يستثمر في القطاع الصناعي ؟ يحتل القطاع الخاص اكثر فأكثر اهمية في الاستثمارات الثابتة ، اي الالات والمعدات ، فنسبة مشاركته عام ١٩٥٤ بلغت ٥٠ بالمئة من مجموع الاستثمارات ولكن هذه النسبة ارتفعت لتصبح ٥٩ بالمئة عام ١٩٦٦ كما يبين الجدول الرابع .

الجدول الرابع

الاستثمارات الثابتة : ١٩٥٤ — ٦٦ (بالمئة ٪)

	١٩٥٤	١٩٥٨	١٩٦٠	١٩٦٢	١٩٦٤	١٩٦٦
القطاع العام	٥٠	٤٥	٤١	٤٨	٤٣	٤١
القطاع الخاص	٥٠	٥٥	٥٩	٥٢	٥٧	٥٩
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : **تطور الاقتصاد الاسرائيلي** ، ص ١٠٣ .
Israel Economic Development, *Past Progress and Plan for the Future*, Jerusalem, March 1968.

ويبين تحقيق تم اخيرا في اسرائيل ان القطاع الخاص يملك ٩٣ بالمئة من المؤسسات الصناعية وهي تشغل ٧٦ بالمئة من اليد العاملة ، وبناء على تقرير من البنك الاسرائيلي (بنك الدولة) فان مجموعة مالية تتكون من « بنك ديسكنتو ، الشركة المركزية للتجارة والصناعة ، مجموعة ولفسون وبنك ليومي » تتحكم بأكثر من ثلاثة ارباع الانتاج وان ٩٦ بالمئة من المؤسسات الصناعية المنشأة خلال عشر السنوات الماضية يملكها القطاع الخاص(١) .

(١) **اسرائيل اكونوميست** ، آذار ١٩٦٧ ، ص ٦٢ .